

مقدمة

ستبقى السنة المنصرمة محفورة في الذاكرة، بسبب حدثين يحملان الكثير من الدلالات والإسقاطات حول مكانة وحقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وسبل نضالها من أجل تحقيق المساواة .

الحدث الأول هو مقتل أربعة مواطنين عرب شفاعمريين بسلاح مخرب يهودي. وعلى الرغم من استنكار رئيس الحكومة الفوري لهذا العمل، ونعته للقاتل بالإرهابي اليهودي، قرّرت لجنة وزارية عدم الاعتراف بالشهداء وعائلاتهم كضحايا عمل عدائي. الحدث الثاني هو نشر استنتاجات "ماحاش" (قسم التحقيق مع أفراد الشرطة) والتي قضت بإغلاق ملفات التحقيق ضد رجال الشرطة المشتبه بهم بقتل 13 متظاهراً عربياً في أكتوبر من العام 2000.

على إثر هذين الحدثين، شُنَّ نضال مدني، سلّطت عليه الأضواء وسائل الإعلام لغرض تغيير القرارين اللذين اتخذتهما السلطة. ونجح هذا النضال في خلق بدايات للتغيير، على الرغم من أنّ النتائج العملية لم تظهر بعد. فقد قرّرت الحكومة الاعتراف بالضحايا وأبناء عائلاتهم كضحايا لعمليات عدائية، وحولت للكنيست مشروع تعديل للقانون لكن إقراره لم ينته بعد. بدوره، قرر المستشار القانوني للحكومة القيام بفحص مجدّد لقرار "ماحاش"، لكن إتمام التحقيق لا يلوح في الأفق.

العبر التي يمكن استخلاصها من هذين الحدثين أنّ مقاومة الظلم من خلال نضال شعبي وإعلامي يحمل في طياته فرصاً للنجاح. بالإضافة إلى ذلك، يستلزم النضال لتحقيق المساواة والعدل الكثير من الصبر والتصميم والتنسيق بين جميع مستويات هذا النشاط.

يتطلب الحدث الثالث، الذي يميّز بعمومية أشمل، مواجهة طويلة الأمد. فقد عُرضت في العام الفائت على الجمهور، في غضون إخلاء المستوطنات من قطاع غزة، خطة "لتطوير الجليل والنقب". وقد قمنا بعرض انتقاداتنا لهذه الخطة عبر ورقة سياسية منفصلة (" تطوير النقب والجليل- لليهود فقط؟ " - راجعوا موقع سيكوي www.sikkuy.org.il)، وطرحنا سبلاً مختلفة لتحويل هذه العملية من تهويد للجليل والنقب إلى مسار تطوريّ شامل ومتساوٍ للعرب واليهود على حدّ سواء.

وقرّرت لنا السنة المنصرمة فرصة مثيرة لفهم مسلك الحكومة، بعامّة، ومسلك رئيس الحكومة (الذي يجمع بين يديه موارد القوة السلطوية) بخاصّة. فقد بادر رئيس الحكومة إلى إخلاء المستوطنات من قطاع غزة، ونفّذ ذلك على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها أعضاء حزبه وأعضاء حكومته. ونجح خلال عامين في تسخير الميزانيات لهذه الخطة، ووضع النظم الإدارية، وأرفق بتنفيذ الخطة بحملة إعلامية واسعة. وعبر رئيس الحكومة



عن تصميمه وحماسه أمام عدسات الكاميرا، عندما أمر طواقم التنفيذ أن "تباشر العمل".

وبدون التعبير عن تأييد أو معارضة عملية الانفصال، فقد شكّلت هذه الخطوة درسًا ذا مغزى حول القدرة التي تملكها الحكومة لتنفيذ خطوة معاكسة للسياسات التاريخية المتبعة. واثبت رئيس الحكومة انه يملك القدرة على التنفيذ عندما تتوفر لديه النية. من اللائق أن يُقام بخطوة مماثلة في سياق تحقيق المساواة بين اليهود والعرب، والشروع فوراً بتطبيق توصيات لجنة أور.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يَعْتَرَف الجميع في الحلبة السياسية بوقوع التمييز غير المسوّغ ضد المواطنين العرب، وبضرورة إحداث التغيير الفوري. ويتوجب، في الحالة الماثلة أمامنا أيضاً، إحداث تغيير جذري وعميق في السياسات القائمة. ويمكن، في هذه الحالة أيضاً، أن يشكّل دمج تصميم رئيس الحكومة وتجديد الجمهور محفّزاً لتغيير حالة التمييز المؤسّساتي والبنوي ضدّ المواطنين العرب، المعمول به منذ قيام الدولة. وعلى الحكومة أن تتحلّى بالشجاعة الضرورية، وتضع المساواة بين اليهود والعرب في أعلى سلم أولويات التغيير.

يرمي هذا التقرير إلى فحص سياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب، وفحص نشاط وتقاعس السلطة التنفيذية، من خلال الرجوع إلى معطيات وحقائق موضوعية ودقيقة كمعطيات دائرة الاحصاء المركزية وتقارير الوزارات الحكومية والسلطات المحلية. ويستعرض هذا التقرير الحقائق ويفسرها وي طرح - في الوقت ذاته - طرائق جديدة للعمل.

يتضمّن التقرير ثلاثة فصول:

1. تستعرض ميخال بيليكوف، في الفصل الأول، وتتناول بالتحليل مجموعة من القرارات الحكومية وبرامج التطوير في الفترة الواقعة بين العامين 1999 و 2005 ومدى تطبيقها. يلقي هذا الفصل الضوء على جوانب مختلفة لسياسة الحكومة خلال الفترة المذكورة، ويمكن من خلاله استقراء سياسة حكومة إسرائيل تجاه المواطنين العرب.

2. تفحص ندى متى في الفصل الثاني، مسألة توزيع الموارد في موضوع الرفاه الاجتماعيّ فحصاً متعمّقا، من خلال إجراء مقارنة بين عشر مدن يهودية وأخرى عربية في السنة المالية 2004. ويكشف هذا الفحص عن صورة قائمة وتمييز صارخ تعاني منه السلطات العربية.

3. يتابع المحامي علي حيدر، في الفصل الثالث، مسألة تطبيق القوانين والقرارات في موضوع تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، والشركات الحكومية، والحكم المحلي. ويتكشف من خلال المعطيات المطروحة حصول تقدم بطيء جدا في هذا المجال.

حول المصطلحات والتعريفات:

نتطرّق إلى الجمهور في إسرائيل حسب التقسيم إلى مواطنين يهود ومواطنين عرب. وفي المرات التي يذكر فيها مصطلح آخر كـ "قطاع الأقليات" أو "غير اليهود" أو "بدوي" أو "درزي" فلا يتعدى الأمر سوى اقتباس لما جاء في الأصل الذي استقيناه منه المعطيات، ولا يمثل موقف جمعية سيكوي.

في السنتين الأخيرتين، قمنا بتطوير قسم الأبحاث التابع لجمعية سيكوي، وتتوافر لدينا الآن الكثير من المعطيات الأكثر دقة حول غياب المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل. ولا نبتغي جمع المعطيات كهدف قائم لذاته بل من اجل تغيير الوضع القائم. من هذه المعطيات نستمدّ ونصدر تقرير سيكوي وأوراق العمل والسياسات التي نعرضها على الوزارات الحكومية بغية تغيير سياسة التمييز.

نتمنى للجميع قراءة مثمرة، ونأمل أن يُستخدم هذا التقرير استخداماً مؤثراً بغية سدّ الفجوات بين المواطنين العرب واليهود.

المحامي علي حيدر وشالوم (شولي) ديختير (مديران عامان مشاركان)

كلمة شخصية

حررتُ تقرير سيكوي طيلة ستة أعوام، وبذلت مجهوداً بالغاً في الكتابة. هذه السنة، تنحيت عن وظيفة المحرر التي سنتقل إلى شريكي في إدارة جمعية سيكوي - المحامي علي حيدر. وقد وجدت في تحرير التقرير خلاصةً وجوهرَ النضال المدنيّ في سبيل إحداث تغيير جوهريّ في سياسة الحكومة - النزوع إلى التفاصيل والدراية بها. وتشكّل التفاصيل والمعطيات مصدرَ قوّة للمجتمع المدنيّ في مسعاه لطرح بدائل للنهج الذي تتبّعه السلطة. ولم يحظَ التقرير الأوّل، الذي حرّرتُه في صيف عام 1999، بتغطية إعلامية في الصحافة العبرية. ومنذ ذلك الحين، طوّرتنا أساليب نشرنا، وبدأت الصحافة تُظهر اهتماماً متزايداً، وتعاظم إدراكُ صنّاع القرار والجمهور العريض لحالة عدم المساواة بين المواطنين اليهود والعرب. والآن، لا حاجة إلى إقناع الجمهور وأصحاب القرار بوجود التمييز ضدّ العرب في إسرائيل، وما نحتاجه الآن هو العمل على تغيير هذا الوضع. وسيبقى تقرير سيكوي منارة لمن يريد رؤية الواقع والعمل على تغييره. أمّنى للمحرر الجديد - المحامي علي حيدر -، وللباحثين المخلصين ميخال بيليكوف وندى متي، أن يدفع تقريرهم هذا نحو المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل.

شالوم (شولي) ديختير

